واعترض شيخنا فقال ينتقض هذا الحصر ببنا الامر والمنادى واسم لا التبرئة
على ما سيذكر في ابوابها من الحروف وحذفها نان قيل هذه فرعيه قلت
الاصالة والفرعية لا تحصل في الانواع بخلاف العلامات كما سيجي ويجاب
بان اربعة مبتدا حذف خبره والتقدير وانواعه منها اربعة وبانه وان جعل
اربعة خبر انواعه لم يقصد الحصر لان العدد لا مفهوم له وبان هذه الموردات
فرعيه وقوله الاصالة والفرعية لا تعقل في الانواع بخلاف العلامات مدفوع
بان الانواع التي لا تعقل فيها الاصالة والفرعيه هي الانواع المنطقيه كما سياتي
ولو سلم فالممتنع تفرع بعض افراد النوع عن بعض من حيث كونها افرادا لذلك
النوع والمراد بالاصالة هنا ان يكون بعض الافراد اكثر استعمالا او اغلب او ارجح
في نظر الواضع او نحو ذلك ومثل هذا معقول في الانواع فليتامل وسياتي ان
النوع والضرب والصنف والقسم الفاظ متقاربة المعنى وتحديته عندهم
يعني ان بعض افراده مسمى بالسكون وبعضها بالفتح وبعضها بالضم وبعضها
بالكسر فلا حاجة الى اثبات كونها انواعا منطقيه لان كونها انواعا يتوقف على
اثبات اتحاد حقيقة افراد كل نوع وهو مشكل اذا القدر المشترك بين افراد كل من
الضم والفتح والكسر وهو مطلق اللفظ او الحركه ليس تمام حقيقتها والا لكان
جميع افراد الانواع الثلاثة المذكورة نوعا واحدا **قوله** احدها السكون وهو
الاصل اي اصل انواع البنا لا بمعنى ان ما عداه منها مبني عليه فيكون فرعا له
لان فرعية بعض الانواع لبعض غير معقوله على ما سبق بيانه ودعوى انها
ليست انواعا لعدم الجنس الشامل لكلها ممنوعه سيما ان قيل ان البنا لفظي
كالاعراب بل بمعنى انه الارجح منها والانسب بالمبني لانه انسب بالمبني لخفته
مع ثقل المبني فلا يعدل عنه الا لسبب ولان الاصل عدم الحركة فوجب
استصحابه ما لم يمنع منه مانع واذا عدل عنه قدم الاخف فالاخف والاخف
بعده الفتح ثم الكسر ثم الضم ولاخفيته وقرب الفتح منه في الخفة
دخلا الكلم الثلاث وعبارة بعضهم انما كان اصلا فيه لان البنا يقابل
الاعراب واصله ان يكون بالحركة فضده يكون بالسكون لتحقق المضادة

ولان

٨ ولان السكون اخف والبنا مستثقل للزومه هيئة واحدة فكان اولى لان
الاخف لا يعدل عنه الا لعارض ولان الحركة زيدت في المعرب للحاجة ولا
حاجة في البنا اليها لانها لا تدل على معنى وانما تعرض له لاحد اسباب اما الفرار
من التقا الساكنين نحو كيف واين او للابتدا الحسي كلام الجر وبابه او الحكمي
ككاف الضمير وهابه او لمضارعة المعرب نحو علٍ حرك لشبهه بعال او ما
ضارع المتمكن كالماضي حرك لشبهه بالمضارع في وقوعه خبرا وصفة او
للتنبيه على ان له اصلا في التمكن كالمنادى واسم لا نحو يا زيد ولا رجل وراب
بخط المصنف فيما كتبه على الالفيه واعلم ان قولنا الاصل كذا له احكام فمنها انه لا
يستعمل الا فيما يفك كقولنا الاصل في الاسما الاعراب لانها قد تخرج عنه فاما قول
ابن الخباز في شرح الالفيه الاصل في الحروف البنا فخلط في استعمال لفظة الاصل
ومنها انه لا يستعمل في شي هو ملازم لغيره وقول ابن معط والاصل في البنا للافعا
غلط لانه يقتضي انه في الحروف فرع ومنها اذا قلناه في شي امتنع السوال عما
جا على وفقه ومن ثم لا يسال عن سبب بنا الحروف والفعل الماضي والامر ولا
عن اعراب الاسم ولا عن البنا على السكون وانما لم عن بنا الاسم واعراب المضارع
والبنا على الحركه وانما علل بنا المضارع اذا اتصلت به احدى النونين لان الاعراب
قد صار له اصلا ثانيا **قوله** ويسمى ايضا وقفا اي كما يسمى سكونا فعدم
الحركة لتوغله في الابهام وثني بالفعل لانه الاغلب فيه **قوله** وهو اقرب
الحركات للسكون اي في الخفة لحصوله بادنى فتح الفم **قوله** ولثقلها اي
لثقل الضم لحصوله من استعمال عضوين وثقل الكسر بالنسبة الى الفتح
وثقل الفعل اي لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى
بدلالته على الحدث والزمان وبطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا
فان قلت الاسم ايضا يدل على الحدث والزمان في نحو زيد ضارب عمرا غدا
قلت الفعل هو الاصل الاصيل في تلك الدلالة ودلالة اسم الفاعل بواسطة
الحمل عليه لفرعيته عنه كما حمل ايضا عليه في نصب المفعول به ونحوه
لموافقته اياه في لفظه ومعناه ومن ثم اشترط كونه بمعنى الحال